الأمم المتحدة

A/C.5/66/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
6 June 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي..... (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كيلابيليه

المحتويات

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ صدور المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

11-63088 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (*A/66/7/Add.12* و *A/66/354* و *Corr.1* و *Add.1* و *Add.1/Corr.1* و *Corr.2* و *Add.2* و *Add.2/Corr.1* و *Add.3* و *Add.4* و *Add.5* و *Add.5/Corr.1*)

١ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام بشأن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة وغيرها من المبادرات السياسية التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/66/354 و Corr.1 و Add.1 و Add.1/Corr.1 و Corr.2 و Add.2 و Add.2/Corr.1 و Add.3 و Add.4 و Add.5 و Add.5/Corr.1)، إن الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٢ قد جُمعت على غرار ما حدث في السابق في ثلاث مجموعات مواضيعية (المجموعة الأولى: المبعوثون الخاصون والمبعوثون الشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام (A/66/354/Add.1 و Add.1/Corr.1 و Corr.2)؛ والمجموعة الثانية: أفرقة ومجموعات وفرق رصد الجزاءات (A/66/354/Add.2 و Add.2/Corr.1)؛ والمجموعة الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة، ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب واللجان المتكاملة (A/66/354/Add.3)). وقدمت الميزانيتان المقترحتان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بصورة منفصلة (A/66/354/Add.4 و A/66/354/Add.5 و Add.5/Corr.1، على التوالي). ويعكس شكل وتقديم الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة قدر الإمكان عمليات حفظ السلام المذكورة. ومن ناحية ثانية، أدرجت للمرة الأولى معلومات عن موارد خارجة عن الميزانية في المرفق الأول للتقرير الرئيسي (A/66/354 و Corr.1). وترد حالة تمديد الولايات أو تجديدها أو استكمالها أو وقفها في الفصل الأول من هذا التقرير.

٢ - ويصل إجمالي احتياجات البعثات السياسية الخاصة إلى مبلغ صاف قدره ٦١٧ ٦٢٠ ٦٠٠ دولار، وهو ما يمثل نقصانا قدره ٢٢ مليون دولار من احتياجات عام ٢٠١١. ويقدم تقرير الأمين العام وإضافاته تفاصيل الموارد الحالية لكل بعثة على حدة وتقديرات نفقاتها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واحتياجاتها لعام ٢٠١٢. وتصل احتياجات كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وهما أكبر بعثتين، إلى ٤١٤ مليون دولار أو ما يعادل ٦٧ في المائة من المجموع.

٣ - واقترح ما مجموعه ٨١٥ ٤ وظيفة لعام ٢٠١٢، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها ٢١ وظيفة بالمقارنة مع وظائف عام ٢٠١١. ويبلغ عدد الوظائف المخصصة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ٦٤٨ ٣ وظيفة أو ما نسبته ٧٦ في المائة من المجموع.

٤ - واختتمت قائلة إن الإجراء المطلوب من الجمعية العامة يرد في الفصل الثالث من التقرير.

٥ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أشار في معرض تقديمه لتقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/66/7/Add.12)، إلى التماس رصد اعتماد قدره ٦١٧,٦ مليون دولار لعام ٢٠١٢، لتلبية احتياجات ٣٠ بعثة سياسية خاصة. وقال إن التقديرات الحالية تثبت وجاهة الرأي الذي أعربت عنه اللجنة

الاستشارية في تقريرها الأول عن الميزانية البرنامجية المقترحة (A/66/7) بأن التقديرات لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ التي تبلغ نحو ١,٠٨ بليون دولار للبعثات السياسية الخاصة ربما تنم عن تفاؤل.

٦ - ويتضمن الفصل الثالث من التقرير (A/66/7/Add.12) تعليقات وتوصيات بشأن الموارد المطلوبة للبعثات السياسية الخاصة في المجموعات المواضيعية الثلاث، ولكل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على اقتراحات الأمين العام، باستثناء اقتراح إنشاء وظيفة جديدة من فئة الخدمات العامة في مكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية.

٧ - وتعزى أساسا الزيادة العامة البالغة ٨٤٤ ٠٠٠ دولار في الاعتماد المرصود للمجموعة الثانية مقارنا باعتماد عام ٢٠١١ إلى أن تمويل فريق الخبراء المعني بليبيا يغطي فترة ١٢ شهراً، في حين خصصت ميزانية عام ٢٠١١ لتغطية ٧ أشهر. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على وظيفتين من أصل ثلاث وظائف جديدة مطلوبة للمجموعة ولكنها لا توصي بإنشاء الوظيفة المقترحة في المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. كما توصي بإدخال تعديلات على الموارد غير المتعلقة بالوظائف والمقترحة لفريق الخبراء المعني بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ولفريق الخبراء المعني بكوت ديفوار ولدعم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

٨ - وفيما يتعلق بالمجموعة الثالثة، يعزى أساساً تخفيض قدره ٣,٧٥ مليون دولار في الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٢ بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١ إلى الآثار المجتمعة لإغلاق بعثة الأمم المتحدة في نيبال والاحتياجات المخفضة لمكتب الأمم المتحدة في بوروندي، التي تقابلها جزئياً زيادات في عدد بعثات أخرى. وتوصي اللجنة الاستشارية بإجراء تخفيضات في الموارد المقترحة لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ولجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. ولا توصي بالموافقة على الموظفين الإضافيين للشؤون السياسية المطلوبين لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا أو على الوظيفة الإضافية للموظف الفني الوطني المطلوب لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا. وليس لدى اللجنة الاستشارية أي اعتراض على إعادة تصنيف وظيفة مدير ديوان مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال إلى رتبة مد-١، ولكنها توصي بوجوب ألاّ ينفذ ذلك إلا بعد إعادة إيفاد نائب الممثل الخاص للأمين العام إلى مقديشو كما تقرر.

٩ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد التقديرات لعام ٢٠١٢ التي تقل بمبلغ ١٦ مليون دولار تقريباً عن احتياجات عام ٢٠١١، وباعتماد المقترح بإلغاء ٢٦ وظيفة. وتعكس الميزانية المقترحة تخفيضات في إطار التكاليف التشغيلية تعزى أساسا إلى إنجاز مشاريع هياكل أساسية تنفذ لمرة واحدة في عام ٢٠١١، تقابل بزيادات في تكاليف المرتبات تعود إلى ارتفاع الاستحقاقات وانخفاض معدلات الشغور. وقد نفذت في عام ٢٠١١ عدة مشاريع أمنية غير متوقعة لتلبية احتياجات أمنية جديدة في أماكن عمل البعثة في كابول ومكاتب ميدانية.

١٠ - وفيما يخص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الاحتياجات المقترحة من الموارد التي تبلغ ١٧٢,٨ ملايين دولار لعام ٢٠١٢، والتي تمثل نقصاناً قدره ٢٧,٣ ملايين دولار

بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١١. ويقترح ما مجموعه ٤١ وظيفة جديدة، مع إلغاء تدريجي لـ ١٣٦ وظيفة في عام ٢٠١٢. وفيما يتعلق بارتفاع معدلات الشغور في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي وصل إلى ٢٣٨ وظيفة شاغرة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، تعتبر اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للبعثة أن تواصل استعراض احتياجات موظفيها وأن تبين نتائج هذا الاستعراض في مشاريع الميزانيات القادمة. وفيما يتعلق بالتكاليف التشغيلية، يقترح مبلغ ٢٣,٥ ملايين دولار في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية لعام ٢٠١٢، ويمثل زيادة قدرها ١,٥ ملايين دولار بالمقارنة مع تكاليف عام ٢٠١١، ويتعلق أساساً بالصيانة والمرافق العامة والتعديلات والتجديدات في كركوك والبصرة وبغداد. وتبين اللجنة الاستشارية أنه قد استبدلت عمليتا التشييد والتجديد المقررتين لعام ٢٠١١ في كركوك والبصرة باستئجار مكاتب لعام ٢٠١٢؛ ونظرا لأن وثيقة الميزانية لم تتضمن أي تبرير، لم تكن العوامل المساهمة في الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٢ واضحة.

١١ - وتفتقر الشركة المعمارية المختارة لمشروع بناء مجمع متكامل في بغداد إلى خبرات داخلية وقد عجزت عن إتمام مرحلة التصميم. ولهذا قررت البعثة، كبديل عن ذلك، أن تدمج أحد المرافق المجاورة والمجمع الحالي في مجمع متكامل واحد. ولكن الميزانية المخصصة لعام ٢٠١٢ لا تقدم خطة واضحة وشاملة فيما يتعلق باحتياجات عملية الدمج المتوخاة على كل من المدى القريب والبعيد وأعمال التجديد المطلوبة. ومن الضروري القيام عن كثب بعمليتي رصد وإشراف تشملان جميع مشاريع البناء والتجديد. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تقدم مباشرةً معلومات مفصلة عن خطة البعثة لأماكن عملها في العراق إلى الجمعية أثناء نظرها في التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة.

١٢ - وفيما يتعلق بصيغة تقديم تقديرات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة، تعتقد اللجنة الاستشارية أنه ينبغي للجمعية أن تطلب إلى الأمين العام تقدير ما إذا كان نظام المجموعات المواضيعية الذي أصبح قيد الاستخدام منذ خمس سنوات يحتاج إلى تعديل. وعلاوةً على ذلك، ستستفيد الميزانيات المقترحة في المستقبل للبعثات السياسية الخاصة من إدراج معلومات عن مسائل شاملة كان لها أثر على الاحتياجات المدرجة في الميزانية.

١٣ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، إنه يعرب عن بالغ القلق لأن البند قيد النظر قد قدم في مرحلة متأخرة للغاية أثناء الدورة. ووفقاً لما دعت إليه الدول الأعضاء في السابق، ينبغي اتخاذ تدابير محددة لوقف نمط الإصدار المتأخر للتقارير، فهو نمط يعوق اتخاذ القرار الصحيح بشأن المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

١٤ - ونظراً للحاجة إلى رصد تمويل كاف للبعثات السياسية الخاصة يضمن تنفيذ ولاياتها، فإن المجموعة ستدقق في مقترحات الأمين العام وترفض أية استقطاعات تعسفية. وقد أسهم كل من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق المسؤولتين عن نحو ٧٠ في المائة من إجمالي الاحتياجات في النمو الكبير في الموارد المخصصة لهاتين البعثتين خلال العقد السابق، الأمر الذي يولد انطباعاً خاطئاً بأن جوانب أخرى من الميزانية العادية قد سجلت زيادة كبيرة أثناء هذه الفترة.

١٥ - واختتم قائلاً ينبغي الإفصاح عن حجم الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة للبعثات السياسية الخاصة لتمكينها من تحليل الموارد والاحتياجات بشفافية. وأبدى ترحيبه بالإجراءات المتخذة لخفض معدلات الشواغر للوظائف الدولية والوطنية. وفيما يتعلق بالخصائص الفريدة

للبعثات السياسية الخاصة، بما فيها الإجراءات المتبعة لبدء وتخطيط أعمالها وصعوبة التنبؤ باحتياجاتها من الموارد، ينبغي أن يفصل تمويلها عن الجوانب الأخرى من الميزانية العادية وأن يعالج بطريقة مماثلة لتلك التي تتبعها بعثات حفظ السلام. وهذا التغيير سيقدم أيضاً صورة أدق لوضع ميزانية المنظمة.

١٦ - **السيد تشابدلين** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقال إن التخفيض في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة بالمقارنة مع المخصصات المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في قرار الجمعية العامة ٦٥/٢٦٢ يعزى في جزء كبير منه إلى تقلص العمليات في بعض البعثات لا إلى تنفيذ تدابير تحقيق الكفاءة. وينبغي للأمانة العامة أن تحدد مستوى أعلى لأوجه كفاءة النظم واستدامتها في الميزانيات المقترحة في المستقبل.

١٧ - وأعرب عن ترحيبه بالتحسن الذي طرأ على معدلات الشواغر، وهو ما سيعزز فعالية البعثات السياسية الخاصة. ورحب أيضا بالمعلومات الأساسية المتعلقة بالمسائل الشاملة. وأضاف أنه بالرغم من ذلك هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح فيما يتعلق بأثر هذه المسائل. وفضلا عن ذلك، ينبغي وضع مؤشرات أداء خاصة وقابلة للقياس وواقعية ومحددة زمنيا لجميع البعثات السياسية الخاصة بهدف تيسير تحليل الميزانية وتقديم نظرة شاملة عن التقدم المحرز.

١٨ - وذكر أن الوفود الثلاثة رحبت بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة لأفغانستان التي لعبت دورا محوريا في تنسيق العمل الدولي دعما لجهود الحكومة الأفغانية في تعزيز إشرافها على أمن البلد وتنميته الاقتصادية والاجتماعية. وقد حدد الأمين العام الأولويات المناسبة فيما يخص السلام والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتقديم الدعم إلى عملية كابول.

١٩ - وقال إن ميزانية البعثات السياسية الخاصة تشهد تقلبات كبيرة تعقّد تحليل الميزانية العادية ككل. ولذلك فإنه يتطلع للحصول على مقترحات الأمين العام فيما يخص تمويل هذه البعثات وتقرير اللجنة الاستشارية في هذا الصدد. وأعرب مرة أخرى عن القلق الذي يساوره إزاء التأخر في تقديم الوثيقة المتعلقة بالمسائل الهامة، فقال: على مدى سنوات عدة، كانت اللجنة وما زالت مطالبة بالنظر في مقترحات معقدة بشأن ثلاثين بعثة سياسية خاصة، وقبيل أيام فقط من نهاية الدورة، ما يمنعها من الاضطلاع بدورها الرقابي على الوجه الصحيح. فهذه الميزانيات، التي يخصص لها نسبة تناهز ٢٠ في المائة من الميزانية العادية، تستلزم عند مراجعتها تأنيا أكثر.

٢٠ - **السيد ياماموتو** (اليابان): رحب بالانخفاض الذي بلغ ١٢٠ مليون دولار (من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية) في الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة مقارنة بفترة السنتين الماضيتين. وقال إنه من الأهمية بمكان البحث عن أكثر السبل كفاءة وفعالية لتخصيص الموارد المحدودة. وقال إن قلقا يساوره من أن مبلغ ٦١٧ مليون دولار الذي اقتُرح تخصيصه لعام ٢٠١٢ يشكل زيادة تصل إلى ٧٨ مليون دولار على نصف المبلغ الإجمالي المقترح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويجب تكثيف الجهود لضمان أن تندرج الميزانية المطلوبة لعام ٢٠١٣ في الحدود الأصلية للميزانية البرنامجية المقترحة. وأضاف إن توصيات اللجنة الاستشارية النابعة من التدقيق التقني المتأني والمتوازن للميزانية المقترحة ستشكل نقطة البداية في مناقشات اللجنة.

٢١ - وعبر وفد بلده عن رغبته في التنويه بالعمل الهام الذي تضطلع به أفرقة رصد الجزاءات.

٢٢ - وقال إنه يشاطر الآخرين القلق الذي يساورهم متسائلا إن كان للجنة ما يكفي من الوقت لتناقش بكيفية

سليمة التقارير المتعلقة بتمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة التي ما زال يتعين إدراجها في برنامج العمل.

٢٣ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن الموارد المخصصة للبعثات السياسية الخاصة تبلغ ٢٥ في المائة من الميزانية العادية وهو ما يخل بالأولويات التي وضعتها الجمعية العامة. وبخلاف إجراءات حفظ السلام التي تشمل دور الرقابة الذي تضطلع به اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام يستحيل أن تضطلع الجمعية العامة بالرقابة في ظل هذه الإجراءات المتعلقة بقبول ورصد البعثات السياسية الخاصة. وفي بعض الحالات، لا تتمتع البعثات السياسية الخاصة بولاية محددة، بل تكون قد أنشئت من خلال الرسائل المتبادلة بين الأمين العام ومجلس الأمن مع كونها تتناول قضايا حساسة تعني جميع الدول الأعضاء. وعندما تتناول قضايا لا تشملها ولاية واضحة من الجمعية العامة، يشكل إنشاؤها انتهاكا لصلاحيات الجمعية العامة من قبل مجلس الأمن. وعندما تستجيب الأمانة العامة لمصالح فئة قليلة فقط من الدول الأعضاء فإنها بذلك تنتهك العملية الحكومية الدولية.

٢٤ - وقالت إن وفد بلدها يوافق اللجنة الاستشارية في الرأي من أن التخفيضات الكثيرة في الميزانية المقترحة لا تعكس تدابير كفاءة حقيقة بل هي ناجمة عن إنهاء ولايات بعض البعثات. وأعربت عن موافقتها أيضا على ضرورة مراجعة المعايير المتعلقة بالمجموعات المواضيعية. واعتبرت أن نمط تقديم التقارير المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة قرب نهاية الدورة غير مقبول. وتساءلت عما إذا كان الهدف من ذلك هو عرقلة تحليل تقديرات الميزانية لخدمة مصالح بعض الدول الأعضاء التي تستخدم الأمم المتحدة لبلوغ أهدافها العدائية والتدخلية.

٢٥ - وفيما يتعلق بالموارد المخصصة للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أعربت عن دعمها للمهام التي يضطلع بها المستشار الخاص في نطاق ولايته المستمدة حصريا من القرارات الحكومية الدولية الواردة في الفقرة ٦٧ من التقرير ذي الصلة (A/66/354/Add.1 و Corr.1 و Corr.2). وقالت إن إدراج مسؤولية الحماية التي ليس لها أي أساس في قرار الجمعية العامة يعكس عدم احترام صنع القرار الذي تقوم به الدول الأعضاء.

٢٦ - وأضافت قائلة إن التقرير يفتقر إلى الشفافية ويخلط عن عمد بين المقترحات المتعلقة بولايات وأنشطة المستشار الخاص المعني بمسؤولية الحماية والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية لغرض جلي هو إعاقة تحليل الموارد المقترحة لهذا الأخير. وطالبت بتفصيل الموارد البشرية والمالية المطلوبة لكل واحد من المكلفين بولايات. وأردفت قائلة إن ما ورد في الفقرة ٧١ من أن المستشار الخاص الذي يركز على مسؤولية الحماية ''مكلف بزيادة تطوير هذا المفهوم وتنقيحه'' غير مقبول، لأن هذه الوظيفة تندرج حصرا ضمن اختصاص الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك قدم تقريرَا المستشارين الخاصين إلى مجلس الأمن فقط، بالرغم من وجود سياسة حكومية دولية واسعة بشأن الإبادة الجماعية كما ورد في الفقرة ٦٧ من التقرير، وبالتالي لا يوجد أي أساس قانوني لتنفيذ الولايات المتعلقة بمسؤولية الحماية. واستطردت قائلة إنها تود، طبقا لما ورد في الفقرة ٧٧، معرفة الأساس الذي يتم بناء عليه اختيار المنظمات الإقليمية التي يتعاون معها مكتب المستشار الخاص. وتشير الفقرة ٧٨ إلى وجود نية واضحة من جانب الأمانة العامة لإضفاء الشرعية على مفهوم مسؤولية الحماية من خلال تشجيع النقاش في الجمعية العامة بالرغم من غياب ولاية حكومية دولية. وأخيرا، هناك تحيز واضح في أنشطة جمع المعلومات التي تضطلع بها الأمانة العامة والمستشار الخاص. وتساءلت على سبيل المثال عن

عدم إدراج أية معلومات عن عدم الاستقرار الناتج عن الأزمة المالية في عدد من البلدان.

٢٧ - **السيدة عزمي** (ماليزيا): قالت إنه كان ينبغي إدراج معلومات إضافية عن تدابير الكفاءة التي اتخذت في عمليات البعثات السياسية الخاصة في تقرير الأمانة العامة (A/66/354 و Corr.1). وأعربت عن قلقها من أن التقارير المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة تقدَّم فقط قبيل انتهاء الدورة. وينبغي تخصيص المزيد من الوقت لمعالجة هذه المسألة التي تتضمن مقترحات معقدة وتقديرات تبلغ مئات الملايين من الدولارات.

٢٨ - ورحبت بالتحسن الذي طرأ على إجراءات مختلف أفرقة رصد الجزاءات وأساليب عملها في المجموعة المواضيعية الثانية. وذكرت إنه مع احترام وفدها لأولوية قرارات مجلس الأمن فإنها ترى أنه ينبغي للدول الثالثة المتضررة دون قصد من تطبيق الجزاءات أن تستفيد من المساعدة. وقالت إنه لهذا تكتسب الشفافية والمحاسبة أهمية قصوى في تنفيذ الولايات ذات الصلة.

٢٩ - ومضت قائلة إنه يجب مراقبة أعمال التشييد في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة أفغانستان، وذلك لكفالة إتمامها في وقتها المحدد وفي حدود الموارد المخصصة. ويعد بناء القدرات البشرية أمرا حيويا لبناء الوطن ويجب أن يحظى بالأولوية من أجل تحقيق الاستقرار طويل الأمد والتنمية المستدامة في أفغانستان.

٣٠ - **السيد عيزوقي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن الميزانية المخصصة للمبعوث الخاص للأمين العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) تشكل انتهاكا صارخا لقراري الجمعية العامة ٥٥/٢٣١ و ٦٣/٢٦١ لأنها تتضمن أنشطة تتجاوز ولاية المبعوث الخاص وتشوهها. وأضاف قائلا إن الإشارة إلى الجمهورية العربية السورية في تقرير الأمين العام (A/66/354/Add.1 و Corr.1 و Corr.2) غير مقبولة نظرا لأن بلده قد سحب قواته وأجهزته الأمنية من لبنان كما أكده بيان رئيس مجلس الأمن (S/PRST/2005/17) واعترفت به الأمانة العامة مؤخرا في التقرير المعروض حاليا على اللجنة.

٣١ - ومضى قائلا إن أحكام قرار مجلس الأمن ١٦٨٠ (٢٠٠٦)، الذي يتناول قضايا ثنائية بين دولتين ذواتي سيادة لا تندرج ضمن ولاية المبعوث الخاص. وقد شجع مجلس الأمن حكومته على الاستجابة لطلبات الحكومة اللبنانية بإقامة علاقات دبلوماسية وترسيم الحدود. لكنها لم تعط الأمانة العامة ولاية متابعة القضايا الأخرى التي يعد إدراجها في ولاية المبعوث الخاص انتهاكا للفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء. وعليه فإن وفد بلده يطالب بحذف الإنجاز المتوقع (ج) من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٣٢ - واستطرد قائلا إن تركيز المبعوث الخاص على القضايا الثنائية يُقصد منه صرف النظر عن المشكلة الحقيقية وهي انتهاك إسرائيل لقرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) من خلال احتلالها المستمر للأراضي العربية وانتهاكها للسيادة اللبنانية جوا وبرا وبحرا. ولتنفيذ القرار يجب على مجلس الأمن ممارسة ضغط على إسرائيل لحملها على الانسحاب من الأراضي اللبنانية، بما فيها مزارع شبعا وكفر شوبا والجزء الشمالي لقرية الغجر ووقف انتهاكاتها المتكررة للسيادة اللبنانية. وأعرب عن اندهاشه من عدم تضمين مقترح الأمين العام مؤشر إنجاز يدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من لبنان بالرغم من أن وفد بلده أثار المسألة مرارا في الماضي.

٣٣ - وأردف قائلا إنه يجب إنهاء ولاية المبعوث الخاص لأنه استخدم أحكام قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

للتعدي على سيادة لبنان من خلال التركيز على القضايا الثنائية بين الجمهورية العربية السورية ولبنان في حين تجاهل احتلال إسرائيل المتواصل للأراضي اللبنانية وأنشطتها العدائية ضد لبنان، ولأنه تجاوز الولاية المنوطة به واستخدم الموارد المتاحة له لمواصلة برنامجه الشخصي الذي لا علاقة له بولايته ويتناقض مع أهدافها.

٣٤ - **السيد فرنانديز إلويس** (المكسيك): أشار إلى أنه عندما قدمت الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، أعرب وفد بلده عن قلقه من أن يتعذر تلبية العديد من احتياجات التخفيض المقترحة. وهذا ينطبق تماما على البعثات السياسية الخاصة التي يصعب تقدير احتياجاتها على أساس فترة السنتين. ولفت الانتباه إلى تعليق اللجنة الاستشارية في الفقرة ١١ من التقرير (A/66/7/Add.12) التي أخطأ فيها الأمين العام حساباته بشأن إمكانية تحقيق وفورات في تكاليف تشغيل البعثات السياسية الخاصة، وإلى أنه كان يتعين تحديد مستوى أعلى للكفاءة المستدامة. وأشار أيضا إلى توصيتها للأمين العام بأن يتحلى بالمزيد من الحذر عند تقديم احتياجات إضافية لتلك البعثات.

٣٥ - وفي حين أشاد وفد بلده باللجنة الاستشارية لمهنيتها وعملها الدؤوب، فقد أعرب عن خيبة أمله لعدم إعداد تقريرها عن دعم البعثات السياسية الخاصة في الوقت المناسب خلال ذلك الاجتماع، نظرا لتضمن تقرير الأمين العام عن هذا البند (A/66/340) خيارات مهمة يتعين أن تنظر فيها اللجنة الخامسة. وقال إن على اللجنة الاستشارية أن تبذل قصارى جهدها لاستكمال تقريرها بسرعة.

٣٦ - **السيد بيات مختاري** (جمهورية إيران الإسلامية): قال في معرض إشارته إلى التقديرات بشأن البعثات السياسية الخاصة في المجموعة الأولى (A/66/354/Add.1 و Corr.1 و Corr.2) إن حكومته وإن كانت تؤكد على التزامها بالقوانين المعترف بها دوليا الهادفة إلى منع الإبادة الجماعية، فإنها تشدد على أن مفهوم المسؤولية عن الحماية لم يحظ حتى الآن بتأييد الجمعية العامة. وأضاف قائلا إن تغيير الإطار القانوني من أجل إنشاء ولايات ووظائف مصطنعة تتعلق بمفهوم لم ينل الموافقة غير مجد ويمثل انتهاكا خطيرا للنظام الداخلي للجمعية العامة.

٣٧ - وفيما يتعلق بأفرقة ومجموعات وفرق رصد الجزاءات في المجموعة الثانية، أكد أن الجزاءات المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية غير مشروعة وتستهدف السكان المدنيين وتستند إلى مزاعم لا أساس لها من الصحة. وقال إن حكومته ترفض هذه الجزاءات، وتعتبرها تدابير لها دوافع سياسية تهدف إلى حرمان الشعب الإيراني من حقه الأصيل في الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية. وعلى هذا الأساس فإن وفده يعارض التمويل المقترح لهيئة الخبراء المعنية بجمهورية إيران الإسلامية وترى أنها غير مشروعة.

٣٨ - **السيد برانت** (البرازيل): قال إن وفد بلده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل كوت ديفوار باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء تأخر عرض ميزانيات البعثات السياسية الخاصة، مما يمنع اللجنة من التمحيص المناسب للمقترحات بشأن الموارد التي تبلغ ٢٠ في المائة من الميزانية العادية. وقال إن هذا الوضع لا يمكن استدامته وينبغي اتخاذ إجراءات عاجلة لتغيير طريقة النظر في هذه الميزانيات.

٣٩ - وأعرب أيضا عن رغبته في أن يعرف حالة تقرير اللجنة الاستشارية عن دعم البعثات السياسية الخاصة؛ ونظرا لأن تقرير الأمين العام صدر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٢٥٩/٦٥، ينبغي

أن يصدر تقرير اللجنة الاستشارية ذو الصلة على وجه السرعة امتثالا لولاية الجمعية العامة.

٤٠ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت إنها أحاطت علما بمشاعر القلق التي ساورت الدول الأعضاء بشأن تأخر صدور الوثائق وإنها ستبذل ما في وسعها لحل هذه المسألة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية.

٤١ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه يشاطر الدول الأعضاء مشاعر الإحباط بشأن تأخر صدور الوثائق. وقد تشاورت اللجنة الاستشارية مع الأمانة العامة مرارا بشأن هذه المسألة ولكن لا يبدو أنها اقتربت من حلها. وأضاف قائلا أنه يوافق على ضرورة التوصل على وجه السرعة إلى حل دائم لها.

٤٢ - وأردف قائلا إن صدور تقرير الأمين العام عن دعم البعثات السياسية بعد موعده المقرر تسبب في تأخير كبير في عمل اللجنة الاستشارية، الذي يتضمن تحليلات تقنية مستفيضة لمقترحات معقدة؛ ومضى قائلا إن اللجنة تقوم في الوقت الحالي بوضع التقرير في صيغته النهائية وأنه سيصدر قريبا.

٤٣ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): قالت إن الجمعية العامة لم تتمكن من اتخاذ قرارات بشأن مسائل حاسمة لعدم توافر وقت كاف للتداول. ومن ثم، فقد يغدو مستحيلا التوصل إلى قرار بشأن دعم البعثات السياسة في الجزء الحالي من الدورة السادسة والستين.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (تابع)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/5 (Vol.V) و A/66/7/Add.11 و A/66/179 و A/66/324 و A/66/527 و Add.1)

٤٤ - **السيد أدلرشتاين** (الأمين العام المساعد المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر): شفع بيانه بعرض لشرائح رقمية، عرض التقرير المرحلي السنوي التاسع عن تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/527). وقال إن أحد الإنجازات المهمة التي تحققت في العام الماضي تمثل في استبدال الحائط الساتر الزجاجي في مبنى الأمانة العامة؛ وقد لاحظ عدد كبير من الوفود بإعجاب أن الزجاج الجديد يشبه تماما الزجاج الأصلي المركب منذ الخمسينات من حيث لمعانه. ويجري الآن تركيب معدات وجدران جديدة في مبنى الأمانة العامة وتجديد نظم المصاعد. وستبدأ إعادة شغل مبنى الأمانة العامة في تموز/يوليه ٢٠١٢ وتستكمل بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

٤٥ - وقد بدأت أعمال التجديد في مبنى المؤتمرات في آذار/مارس ٢٠١٠ بإزالة المواد القديمة والأسبستوس. وبمجرد الانتهاء من تركيب الهياكل الأساسية الميكانيكية والكهربائية والمتعلقة بالسباكة، ستستعاد غرف المؤتمرات الرئيسية بشكلها التاريخي، إلا أنها ستكون أكثر كفاءة وسلامة. ويجري العمل في الطابق السفلي لتجديد نظم الدعم التقني وإيجاد مساحة لوظائف إدارة البريد والوثائق والأمن والمرافق مع صيانة نظام التدفئة وتكييف الهواء لمبنى الجمعية العامة. وسيتم بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٣ نقل وظائف المؤتمرات من مبنى المرج الشمالي المؤقت إلى مبنى المؤتمرات وسيعود مجلس الأمن للانعقاد في قاعته المجددة. وسيعاد بعد ذلك إعادة تشكيل نسق مبنى المرج الشمالي لتؤدى فيه وظائف مبنى الجمعية العامة بحيث تبدأ أعمال التشييد في هذا المبنى في مطلع ٢٠١٣.

٤٦ - وستواصل الأمانة العامة جهودها للإعلان عن فرص المشتريات الدولية على أوسع نطاق ممكن للجزء المتبقي من المشروع. وحتى الآن، تبلغ نسبة قيمة العقود التجارية الممنوحة لمتعاقدين من الباطن من خارج البلد المضيف ١٥ في المائة.

٤٧ - ومثلما أفادت تقارير سابقة، ستتم إزالة ٣٥٠ مكانا لانتظار السيارات بصفة دائمة من الجراج لتقييد انتظار السيارات أسفل مبنى الأمانة العامة لأسباب أمنية. ويجري بذل كل الجهود لكفالة إتاحة الحد الأدنى من العدد المضمون لأماكن الانتظار للدول الأعضاء أثناء فترة تنفيذ المشروع.

٤٨ - وقد أعربت حكومات الاتحاد الروسي، وإسبانيا، وتركيا، والدانمرك، والسويد، وسويسرا، والصين، وقطر، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهولندا عن اهتمامها بالمشاركة في برنامج التبرعات للمساعدة في زخرفة غرف أو أماكن محددة. وتجري مناقشات مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن تبرعات محتملة. ويعمل المهندسون المعماريون الذين اختارهم الدول الأعضاء مع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر من أجل توفير مدخلات تتعلق بتصميم الأماكن المعنية. ويتولى المهندسون المعماريون العاملون في المشروع الإشراف على الحفاظ على الجوانب التي تحدد طابع مباني المقر لضمان أن تعكس الأماكن الرئيسية شكلها التاريخي.

٤٩ - ولا يزال المشروع ماضيا في سبيله لتحقيق الأهداف المتعلقة باستدامة استهلاك الطاقة والمياه ومعايير ''تصنيف المباني المراعية للبيئة'' المعمول بها في مختلف الدول الأعضاء أو تجاوزها. وقد أعيد تدوير ٩٥ في المائة من مخلفات البناء التي أزيلت من المجمع، كما أعيد تدوير ٩٨ في المائة من الزجاج والصلب والألومنيوم المتبقي من الحائط الساتر الأصلي. وسيتم تركيب نظام حديث إدارة المباني بضوابط ''ذكية'' لتعزيز أداء المبنى من خلال التعديل التلقائي لمستويات التدفئة وتكييف الهواء والإضاءة. وصمم مشروع بيان عملي لتجميع مياه الأمطار، حيث سيتم تجميع مياه الأمطار من سطح مبنى المؤتمرات وتخزينها في خزانات تجميع في الطابق السفلي لاستخدامها في نضح المراحيض والمباول.

٥٠ - وعقدت اللجنة الاستشارية للمخطط العام لتجديد مباني المقر، التي قدمت تعقيبات بناءة للغاية، اجتماعين في ٢٠١٠ وثلاثة اجتماعات في ٢٠١١. وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، انتاب الحزن الأمانة العامة لتلقيها نبأ وفاة عضو اللجنة ستيفان كوريلوفيتش، المعماري البولندي المرموق، في حادث طائرة.

٥١ - وعلى مدى العام الماضي، واصلت الأمم المتحدة والبلد المضيف حوارا بناء بشأن المسائل المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بينما ساعدت المدينة المضيفة في استعراض وثائق التصميم. ووفر البلد المضيف التمويل للتحسينات الأمنية المعززة في مبنى المؤتمرات وعلى طول الجادة الأولى. وتجري مناقشات بشأن متطلبات حماية مبنى مكتبة داغ همرشولد ومبنى الملحق الجنوبي، اللذين يقعان على المحيط الجنوبي لمجمع المقر. ونظرا لوجود مخاوف بشأن أخطار تفجيرات من المركبات على المخرج من طريق فرانكلين ديلانو روزفلت (أف دي آر)، علقت أعمال التصميم والتجديد في هذه المباني ريثما تحل هذه المسألة الأمنية.

٥٢ - ولضمان سلامة الشاغلين والزوار، أزيلت جميع المواد التي تحتوي على الأسبستوس من مجمع المقر. ولا يزال سجل سلامة المخطط العام لتجديد مباني المقر مثالا يحتذى، مع بلوغ معدل إصابات العمل في المشروع أقل من ثلث متوسطه في هذه الصناعة. ومع استكمال أكثر من ٣ ملايين ساعة عمل للشخص، لم تحدث سوى بضع إصابات عمل طفيفة لعمال التشييد.

٥٣ - ومن المقرر أن يستكمل المخطط العام لتجديد مباني المقر بأكمله بنهاية عام ٢٠١٤؛ وقد تأخر استكمال العمل في مبنى المؤتمرات ومبنى الجمعية العامة نتيجة التحسينات الأمنية المعززة. إلا أن التاريخ المتوقع لاستكمال المرحلة الأكثر تعقيدا من المشروع - تجديد مبنى الأمانة العامة - هو خلال ثلاثة شهور من الجدول الزمني الأصلي المحدد في التقرير المرحلي السنوي السادس (A/63/477).

٥٤ - وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، كانت المبالغ المتعهد بها تصل في مجموعها إلى ١ ٦٢٦,٤ مليون دولار، بما يمثل ٨٦,٧ في المائة من الميزانية الأصلية، وهو ما يحد بدرجة كبيرة من مخاطر المفاجآت غير المواتية في الجزء المتبقي من المشروع. وقد أدت الإدارة الحريصة للمشروع، ومبادرات الهندسة القيمية، وتنفيذ تدابير تحسين الكفاءة إلى خفض العجز المتوقع في ميزانية التشييد من ٨٠,١ مليون دولار في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ إلى ٧٤,٣ مليون دولار بنهاية أيار/مايو ٢٠١١. وفي ضوء الجدول الزمني الراهن للمشروع، أضيف اعتماد آخر لاستئجار أماكن الإيواء المؤقتة بقيمة ٤٢,٦ مليون دولار إلى إجمالي التكاليف المتوقعة. وإضافة إلى ذلك، أدرجت التكاليف المتصلة بذلك والتكاليف المتعلقة بمركز البيانات الثانوي والتي يقدر مجموعها بمبلغ ١٦٧,٥ مليون دولار. وسيؤدي مجموع الاحتياجات من الموارد للمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك التكاليف المرتبطة به، إلى زيادة النقص المتوقع في الميزانية إلى ٢٨٤,٣ مليون دولار.

٥٥ - ولتضييق فجوة التمويل، اقتُرح تخصيص مبلغ ١٠٤,١ مليون دولار في صورة إيرادات الفوائد المستحقة و ٤٥ مليون دولار من احتياطي رأس المال العامل لتمويل المشروع من أجل تغطية جميع نفقاته عدا ١٣١,٩ مليون دولار المتعلقة بالعجز المحتمل في تمويل المشروع. وستلزم موارد مالية إضافية في عام ٢٠١٣ لتغطية الجزء المتبقي من التكاليف المرتبطة بالمشروع؛ وأعرب عن أمله في أن تؤدي الإدارة الحصيفة للمشروع إلى زيادة خفض الاحتياجات المالية.

٥٦ - واختتم قائلا إنه سيتعين على مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، من أجل تلبية نقاطه المرجعية، الدخول في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة في التزامات قدرها ٢٦٨,٦ مليون دولار للمشروع و ١٨,٦ مليون دولار لتغطية التكاليف المرتبطة به، مما يسفر عن عجز قدره ١٤٦,٢ مليون دولار من الأموال غير المخصصة. ولتجنب حالات التأخير، سيطلب المكتب الإذن باستخدام ١٤٩,١ مليون دولار من إيرادات الفوائد وأموال الصندوق الاحتياطي لرأس المال المتداول لهذا الغرض.

٥٧ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قدمت تقرير الأمين العام بشأن المقترحات المتعلقة بتمويل التكاليف المتصلة بالمشروع لعام ٢٠١٢ من الميزانية المعتمدة للمخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/527/Add.1)، فقالت إنها ستتناول أيضا الآثار المالية المترتبة على المقترح الوارد في التقرير المرحلي التاسع (A/66/527). وكما لوحظ في التقارير المرحلية السابقة، لا تشمل ميزانية المخطط العام لتجديد مباني المقر تكاليف الزيادات المؤقتة في تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية التي تلزم فيما يتعلق بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة شؤون السلامة والأمن من أجل دعم أنشطة البناء أثناء تنفيذ المشروع. وحتى الآن، اعتمدت الجمعية العامة ما مجموعه ١٣١,٢١ مليون دولار من هذه التكاليف. ويمكن للتكاليف المرتبطة المتوقعة لعام ٢٠١٢ وقدرها ٤٦,٣٢ مليون دولار أن تقابل جزئيا بالرصيد البالغ ٣٤,٩٦ مليون دولار من الموارد المعتمدة غير المنفقة في نهاية

عام ٢٠١١، مما يبقي احتياجات صافية قدرها ١١,٣٧ مليون دولار.

٥٨ - وأضافت قائلة إن مجموع التكاليف المتصلة بالمشروع في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ تقدر بمبلغ ١٤٦,٨ مليون دولار. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الأمانة لتحقيق تخفيضات، فإن المخطط العام لتجديد مباني المقر لن يتمكن من استيعاب التكاليف المتصلة بالمشروع، وتكلفة إنشاء وتشغيل مركز البيانات الثانوي، وتكلفة استئجار أمكنة الإيواء المؤقت بعد تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والتي يقدر مجموعها بـ ٢٠٦ ملايين دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يواجه المشروع نفسه عجزا في التمويل قدره ٧٤,٢٨ مليون دولار. ويسعى الأمين العام، من أجل استيعاب هذه التكاليف دون المساس بنطاق المخطط العام لتجديد مباني المقر وجدوله الزمني، إلى الحصول على موافقة الجمعية العامة على استخدام الفائدة المتراكمة وقدرها ١٠٤,١ ملايين دولار، واحتياطي رأس المال المتداول وقدره ٤٥ مليون دولار. وفي حال موافقتها، لن تلزم أي أنصبة مقررة إضافية من الدول الأعضاء حتى عام ٢٠١٣.

٥٩ - وأردفت قائلة إنه على الرغم من أن التكاليف المتصلة بالمشروع تسجل في عدد من أقسام الميزانية، فإن ما يقرب من ٩٣ في المائة منها يتعلق بالإنفاق الرأسمالي غير المتكرر مثل تشييد مرفق البث الجديد واقتناء الأثاث. وهناك أيضا نفقات متكررة رئيسية في مجالي الأمن والإدارة اللوجستية والتشغيلية المتعلقين بشغل المباني المؤقتة. ولن يؤثر التأخير في تجديد مبنى المؤتمرات الناتج عن تنفيذ التحسينات الأمنية في مجموع مبلغ التكاليف المتصلة بالمشروع. وعلاوة على ذلك، ستنخفض معظم هذه التكاليف إلى مستويات دنيا بعد عام ٢٠١٢ نظرا لأنها تتعلق بتجديد مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات.

٦٠ - ويطلب إلى الجمعية العامة الموافقة على الاحتياجات الإضافية الصافية البالغة ١١,٣٧ مليون دولار لتغطية التكاليف المتصلة بالمشروع في عام ٢٠١٢، واستخدام الفوائد المتراكمة وقدرها ١٠٤,١ ملايين دولار، واحتياطي رأس المال المتداول وقدره ٤٥ مليون دولار.

٦١ - **السيد أوفاريل** (مدير المراجعة الخارجية في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة): قدم تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن المخطط العام لتجديد مباني المقر للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر (A/66/5 (Vol.V))، فقال إن المجلس وجد أدلة على الممارسات الجيدة في المخطط العام لتجديد مباني المقر، منها على سبيل المثال، ممارسات الفريق المتكامل الذي يعمل مع مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، ومستشاريه الفنيين، والمقاول الرئيسي. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن ثمة تحديات رئيسية تلوح في الأفق مع دخول المشروع في مرحلة حرجة قُلصت فيها إلى حد كبير المرونة في إدارة المسائل والتكاليف غير المتوقعة. وكان من المتوقع في ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ أن يبلغ الإنفاق الزائد ٧٩ مليون دولار، أو ٤ في المائة مقارنة بالميزانية المعتمدة. وتوقعات التكاليف غير مكتملة لأنها لا تتضمن اعتمادات لأشد التكاليف رجحانا فيما يتعلق بالمخاطر التي جرى تحديدها؛ وهي تخلو من تقدير مستنير وقابل للتدقيق لتكلفة جميع طلبات التغيير المرتقبة حتى إنجاز المشروع، ومن جميع التكاليف المتوقعة لاستئجار أماكن الإيواء المؤقت. ويتسبب هذا الأمر في إثارة عدم التيقن بشأن ما إذا كان الاعتماد المتبقي المتعلق بالطوارئ سيكفي أو ما إذا كان تجاوز النفقات سيزداد بأكثر من ذلك. ويرى المجلس أنه بالنظر إلى الضغوط المتعلقة بالتكلفة والوقت، فإن الحالة أميل أكثر إلى أن تسوء لا أن تتحسن، إلا أنه يمكن التقليل إلى الحد الأدنى من تكبد المزيد من الإنفاق الزائد من خلال اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة شواغل المجلس. ومن الواضح أيضا أنه لا يمكن

للمشروع أن يستوعب التكاليف المتصلة بالمشروع إلا إذا كان هناك انخفاض ملموس في نطاق المشروع أو زيادة في الميزانية؛ وينبغي حل المشكلة حتى يتسنى التقدم في تنفيذ المشروع بقدر أكبر من اليقين. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يكن ثمة حل تصميمي عملي للاحتياجات الأمنية لمبنيي مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي. ولذلك فإن هذين العنصرين من عناصر المشروع، اللذين يقدر بأنهما يحتاجان إلى ٦٥ مليون دولار، يبقيان في حالة توقف.

٦٢ - وأضاف قائلا إن تاريخ المشروع حافل بالتنبؤ المفرط في التفاؤل وهو يواجه حالات تأخير نجم عنها أن موعد الانتهاء الكلي تأخر من منتصف عام ٢٠١٣ إلى منتصف عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تبدأ أول عودة للموظفين إلى مبنى الأمانة العامة بعد ثلاثة أشهر من الموعد المضروب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ وسيكون أي تأخير إضافي في هذا العنصر الحاسم من المشروع مكلفا ومعطلا. وقد تأخر الجدول الزمني لتجديد مبنيي الجمعية العامة والمؤتمرات لمدة سنة واحدة بسبب الأعمال الإضافية اللازمة للتحسينات الأمنية المعززة التي تبلغ كلفتها ١٠٠ مليون دولار وتمول من البلد المضيف. وحدد المجلس أيضا عوامل أخرى تعرض الجدول الزمني للمشروع إلى ضغوط وتستلزم إدارة حصيفة، بما في ذلك الاعتماد على أطراف ثالثة خارج سيطرة الإدارة لإنجاز أعمال بالغة الأهمية.

٦٣ - واختتم قائلا إن القضايا الهامة الأخرى التي أبرزها المجلس تتضمن خطر عدم جاهزية دائرة إدارة المرافق في وقت التسليم لإدارة أحدث أنظمة مراقبة البناء التي يجري تركيبها. وقد جرى الاعتراف بهذا الخطر ويجري استخلاص الدروس من التسليم الذي اكتنفته المشاكل لمبنى المرج الشمالي. ومن ناحية ثانية فإن المبنيين سينجزان في إطار زمني مضغوط بسبب حالات التأخير، مما يزيد من احتمال وقوع مشاكل؛ وبالتالي ستستلزم المخاطر إدارة حصيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تسعى الإدارة إلى تحسين التواصل والعمل الجماعي من خلال جمع الإدارة العليا في موقع واحد في مبنى الأمانة العامة واعتماد مخطط مفتوح لحيز المكاتب بدلا من المكاتب الخليوية. بيد أن ذلك ليس من شأنها الاستفادة بصورة كاملة من إمكانية اللجوء إلى حلول محسنة للمكاتب، من قبيل اتباع سياسات الاستخدام المرن للمكاتب، التي يمكن أن تحقق وفورات من خلال إتاحة المجال لاستيعاب عدد أكبر من الموظفين في الأمانة العامة. ولا تزال هذه الفوائد قابلة للتحقيق، غير أنها تستلزم اتباع نهج دقيق وداعم في إدارة التغيير للتعامل مع التغيرات الثقافية التي لا مناص منها في ممارسات عمل الموظفين.

٦٤ - **السيد بايز** (رئيس دائرة تنسيق السياسات والرقابة): قدم تقرير الأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقريره عن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ (A/66/324)، فقال إن المجلس قدم ١٥ توصية في عام ٢٠١٠، وهو ما يشكل نقصانا قدره ٢٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٩. وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١، كانت ٣ من هذه التوصيات قد نفذت و ١١ توصية قيد التنفيذ وواحدة لم تنل قبول الإدارة. ومن بين التوصيات الـ ٢٠ المقدمة في عام ٢٠٠٩، كانت ١٧ توصية قد نفذت، وتوصيتان قيد التنفيذ وتوصية واحدة تجاوزتها الأحداث. والإدارة ملتزمة بالتنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لتوصيات المجلس وبإدراجها في عملية الإدارة.

٦٥ - **السيد كيلابيليه** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن المخطط العام لتجديد مباني المقر (A/66/7/Add.11)، فقال إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في عدد من المجالات، ولا سيما في مجال التبرعات المقدمة من الدول الأعضاء، وأكد على أهمية تحديد وتوثيق الدروس المستفادة أثناء تنفيذ

المخطط العام لتجديد مباني المقر للاستنارة بها في تنفيذ المشاريع المستقبلية لتحسين مباني المقر. والتاريخ المقدر حاليا للانتهاء هو عام ٢٠١٤، أو ما يقرب من سنة واحدة بعد الجدول الزمني الأصلي، ويرجع ذلك أساسا إلى تنفيذ التدابير الأمنية المعززة. وبالإضافة إلى ذلك، علق العمل في مبنيي مكتبة داغ همرشولد والملحق الجنوبي وتجري مناقشات مع البلد المضيف بشأن المتطلبات الأمنية لهاتين المنشأتين؛ وينبغي للأمين العام أن يختتم هذه المناقشات بأسرع ما يمكن، ويبلغ الجمعية العامة بالنتائج في أقرب فرصة ممكنة.

٦٦ - وأضاف قائلا إن المعلومات المتعلقة بالوضع المالي للمخطط العام لتجديد مباني المقر ترد في الفقرات من ٢٧ إلى ٣٢ من تقرير اللجنة الاستشارية. وفي ٣١ أيار/مايو ٢٠١١، بلغ مجموع التكاليف المقدرة لإنجاز المشروع ١,٩٥١ بليون دولار، مع عجز صاف في الميزانية قدره ٧٤,٣ ملايين دولار، أو حوالي ٤ في المائة من الميزانية المعتمدة. غير أن احتياجات إضافية قدرها ٢١٠,١ ملايين دولار أدرجت في الميزانية الإجمالية لمواجهة ''سيناريو أسوأ الافتراضات'' فيما يتعلق بتكاليف الإيجار، والتكاليف المتصلة بالمشروع، وتكاليف مركز البيانات الثانوي، وبذلك يصل مجموع تكاليف الإنجاز إلى ٢,١٦١ بليون دولار، بعجز قدره ٢٨٤,٣ مليون دولار، أو ١٥,٢ في المائة من الميزانية المعتمدة. واقترح الأمين العام استخدام احتياطي رأس المال المتداول والفوائد المكتسبة، أي ما مجموعه ١٤٩,١ مليون دولار، من أجل تغطية بعض هذه التكاليف. ويتضمن تقرير اللجنة الاستشارية جدولا يبين التأثير المحتمل لتلك الأموال في الرصيد النقدي للمشروع بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وأيار/مايو ٢٠١٣. وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها أن العجز في الأموال النقدية يمكن أن يسبب المزيد من التأخير للمشروع، فإنها توصي بضرورة أن تقر الجمعية العامة مقترح الأمين العام، وهو ما من شأنه أن يغني عن الحاجة إلى مزيد من الأنصبة المقررة من الدول الأعضاء في عام ٢٠١٢. غير أنه ينبغي توفير الموارد الإضافية على مراحل، بدءا من احتياطي رأس المال المتداول وانتقالا، إذا لزم الأمر، إلى إيرادات الفوائد. وينبغي أيضا للأمين العام أن يواصل استكشاف جميع الفرص للحد من مجموع التكلفة من خلال الهندسة القيمية وغيرها من التدابير الرامية إلى تحقيق الكفاءة في التكاليف. وترد التوصية العامة اللجنة الاستشارية بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجمعية العامة فيما يتعلق بالتقرير المرحلي التاسع (A/66/527) في الفقرة ٥٦ من تقريرها (A/66/7/Add.11).

٦٧ - وفيما يتعلق بتمويل التكاليف المتصلة بالمشروع لعام ٢٠١٢، قال إن العوامل الرئيسية المسببة لهذه التكاليف، التي يقدر مجموعها بنحو ١٤٦,٨ مليون دولار للفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٣ إلا إذا حدثت أي حالات تأخير إضافية، تتمثل في شراء الأثاث، واقتناء وتنفيذ مرفق البث الدائم ونظام إدارة أصول وسائط الإعلام وتوفير الأمن. وتقدم اللجنة الاستشارية في تقريرها معلومات عن النفقات الفعلية والمتوقعة منذ فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفيما يتعلق بعام ٢٠١١، يبلغ مجموع التمويل المتاح ٩٩,٢ مليون دولار؛ ويتوقع بقاء رصيد حر قدره ٣٥ مليون دولار في نهاية العام نتيجة لتنفيذ عمليات شراء الأثاث المكتبي وتركيب مرفق البث ونظام إدارة الأصول على مراحل. وفهمت اللجنة الاستشارية من تقرير الأمين العام (A/66/527/Add.1) أنه اقترح أن يرحل إلى عام ٢٠١٢ وفورات قدرها ٥,١ ملايين دولار وأن يستخدمها للحصول على مواد إضافية لم تكن مدرجة ضمن الحدود الأصلية. وإذ تسلم اللجنة الاستشارية بأهمية إدماج أحدث التكنولوجيات في النظام الجديد للبث والوسائل السمعية البصرية، فإنها تعرب عن الأسف لعدم استخدام الوفورات التي حددت جراء استخدام الهندسة القيمية من أجل خفض

التكاليف المتصلة بالمشروع. وتكرر أيضا توصيتها بضرورة بذل كل جهد ممكن لإعادة استخدام الأثاث ذي الحالة الجيدة.

٦٨ - وأضاف قائلا إنه بالرغم من أن اقتراح الأمين العام باستخدام احتياطي رأس المال المتداول والفوائد المتراكمة سيساعد على معالجة الشواغل التي عبر عنها مجلس مراجعي الحسابات، والتي مفادها أنه من غير المرجح أن يتمكن المخطط العام لتجديد مباني المقر من استيعاب التكاليف المتصلة بالمشروع إلا بتقليص نطاقه أو زيادة ميزانيته، فإنه المجلس الاستشاري يعتبر أن تلك الموارد الإضافية قد لا تكفي لتغطية المبلغ الكامل لتلك التكاليف. ولذلك ينبغي أن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام توضيح الكيفية التي يمكن بها تلبية الاحتياجات المتبقية. وتورد اللجنة الاستشارية توصيتها الكاملة بالإجراءات الواجب اتخاذها في الفقرة ٥٧ من تقريرها (A/66/7/Add.11).

٦٩ - واختتم بقوله، إن اللجنة علَّقت في الفصل الثاني من تقريرها على المسائل التي أثارها مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك مراقبة التغيير وتخطيط التعاقب. وينبغي للإدارة بذل كل جهد ممكن لتنفيذ توصيات المجلس في المواعيد المستهدفة المتفق عليها.

٧٠ - **السيدة لابوانت** (وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قدمت تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة عمليات إدارة المشتريات والعقود الخاصة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر، بما في ذلك أوامر التغيير (A/66/179)، فقالت إن المكتب قيَّم الضوابط الأساسية المطبقة على أنشطة إدارة المشتريات والعقود، والتي نفذت بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠. وراجع المكتب على وجه الخصوص عقود السعر الأقصى المضمون لمبنى الأمانة العامة التي تبلغ قيمتها ٣٣٥ مليون دولار، وأوامر التغيير التي تؤدي إلى مقدار كبير من الزيادة أو النقصان في السعر الأقصى المضمون.

٧١ - وأضافت أن المكتب وجد أن الإطار التعاقدي مصمم على نحو مناسب ويعمل بشكل فعال. وقد أنشئ هيكل مناسب للرقابة الداخلية للحصول على أفضل قيمة لدى استعراض عقود السعر الأقصى المضمون. ورغم أن عقود الأشغال الحرفية تخضع لتنافس مقدمي العطاءات المؤهلين مسبقًا، فمن الممكن تحسين الضوابط. وتبذل جهود متضافرة لدخول البائعين الدوليين في عمليات شراء الكميات الكبيرة. وينبغي تعزيز الضوابط المتعلقة بأوامر التغيير وبتعديلات العقود. وتجهز جميع الاعتمادات بشكل صحيح، كما يتقيد الاستخدام الطارئ بالإجراءات المقررة. وأخيرا، فإن عمليات إدارة المخاطر والرصد ومراقبة الجودة كافية بوجه عام.

٧٢ - وأضافت أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر ثماني توصيات - من بينها توصيتان أساسيتان - إلى مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر ومكتب خدمات الدعم المركزية من أجل تعزيز إجراءات عقود الأشغال الحرفية. وتم قبول التوصيات الثمان، ونفذت جميعها أو هي قيد التنفيذ. وفي الآونة الأخيرة أقفلت التوصية الأساسية الأولى التي تدعو شعبة المشتريات إلى تحسين الرقابة على اتفاقات عقود الأشغال الحرفية التي تبرمها شركة إدارة البناء سكانسكا (Skanska)، واتخذت الإجراءات المناسبة بصددها. وتتطلب التوصية الأساسية الثانية من مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر أن يكفل إيجاد مبررات لأوامر التغيير وأن يحدد مصادرها الأصلية قبل الموافقة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أدى التأخير في إنشاء لجنة استعراض العقود بعد منحها وبطء عملية الاستعراض إلى تراكم عدد كبير من الحالات، مما يشير إلى ضرورة النظر في ترتيبات عمل اللجنة. وعلاوة على ذلك، لم تقدم اللجنة شرحا كافيا

لأسباب الشروع في أوامر التغيير. واختتمت بقولها إن التوصية قيد التنفيذ، وسيقوم المكتب بالمتابعة في عام ٢٠١٢.

٧٣ - **السيد فان دن أكر** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تحدث أيضا نيابة عن البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة أيسلندا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك أوكرانيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا، فقال إنه يرحب بالتقدم المحرز في عملية تجديد مبنيي الأمانة العامة والمؤتمرات وبعناصر الاستدامة التي أدمجت في المخطط العام لتجديد مباني المقر. ولكنه أعرب عن قلق الاتحاد الأوروبي من تأخير موعد إنهاء المشروع وآثار ذلك على الميزانية. وبالنظر إلى المخاطر الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/66/5 (المجلد الخامس))، قد يكون هناك مزيد من التأخير والتكاليف التي من شأنها أن تشكل ضغطا إضافيا على الميزانية.

٧٤ - وأضاف قائلا إنه نظرا لتجاوز التكاليف المخصصة للمشروع، وفي ضوء قرار الجمعية العامة بضرورة تمويل التكاليف المتصلة بالمشروع ضمن الميزانية المعتمدة له، فإنه يود أن يعرف الكيفية التي ستتم بها تلبية الاحتياجات المتبقية. وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق أيضا إزاء انعدام الرقابة على التغييرات في المشروع، والتي أدت إلى التأخير وزيادة التكاليف. وينبغي أن يكون للإدارة نظام حوكمة فعال للتخفيف من حجم التغييرات إلى أدنى حد ممكن ومعالجة آثارها على الميزانية. وينبغي على الأمانة العامة اغتنام الفرص التي تتيحها الظروف الاقتصادية الحالية للحد من تكاليف العقود والتكاليف التشغيلية من أجل العودة بالمشروع إلى حدود الميزانية المتفق عليها مع ضمان الجودة والأداء الوظيفي. وأخيرا، ينبغي تطبيق الدروس المستفادة على المراحل المتبقية من المخطط العام لتجديد مباني المقر، كما ينبغي الاستنارة بها في مشاريع التحسين العامة المستقبلية، من قبيل الخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف والإيواء طويل الأجل في نيويورك.

٧٥ - ومضى قائلا إنه نظرا لأن القضايا المثارة تستحق مناقشة مستفيضة، فمن المؤسف أن التقارير المتعلقة بالمخطط العام لتجديد مباني المقر قدمت في وقت متأخر. واختتم بقوله إنه لا يرى خيارا سوى تأجيل مداولات اللجنة بشأن هذا الموضوع إلى الجزء الأول من الدورة المستأنفة.

٧٦ - **السيدة وايت** (أستراليا): تحدثت أيضا نيابة عن كندا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة تجد التقدم الملموس الذي تحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير مشجعا ولكنها تشعر بالقلق أيضا إزاء حالات التأخير وتجاوز التكاليف. وحثت الأمانة العامة على مواصلة استعراض الدروس المستفادة وتحديد مكاسب الكفاءة، مضيفة أنها تود الحصول على تفاصيل بشأن التقدم المحرز في هذا الصدد. واختتمت بقولها إن الوفود الثلاثة ستبحث بدقة مقترحات الأمين العام بشأن كيفية معالجة التكاليف المتصلة بالمشروع، التي تعد أيضاً مسألة مثيرة للقلق.

٧٧ - **السيد أبو بكر** (ماليزيا): قال إنه على الرغم من التقدم الكبير المحرز في المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن وفده يشعر بالقلق لتأخر تاريخ الانتهاء وتجاوز التكاليف. وأعرب عن تأييده لتوصية اللجنة الاستشارية بأن أنشطة الشراء ينبغي أن تتسم بالشفافية، وأن تعالج التكاليف المتصلة بالمشروع في الوقت المناسب. وينبغي على الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء على علم بالحالة العامة للمشروع، كما ينبغي عليه بحث كل الفرص الممكنة لاتخاذ تدابير تحقق كفاءة التكاليف. وبشكل خاص، سيساعد إجراء أنشطة توعية بعمليات الشراء لشركات من بلدان العالم النامية على تخفيض التكاليف.

٧٨ - وأضاف قائلا إنه ينبغي بذل جهود متواصلة للحد من التكاليف المتصلة بالمشروع واستيعاب هذه التكاليف في حدود الميزانية المعتمدة. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن ينفذ المخطط العام لتجديد مباني المقر في غضون الفترة الزمنية المتوقعة دون أي تأخيرات إضافية أو زيادة في التكاليف، وأعرب عن أمله في أن يساعد تعزيز الشفافية والمساءلة داخل الأمانة العامة على تحقيق هذه الغاية.

٧٩ - **السيد شوماكوف** (الاتحاد الروسي): تساءل عن طبيعة النفقات البالغة الأهمية التي ستنشأ في أوائل عام ٢٠١٢.

٨٠ - **السيد أدلرشتاين** (الأمين العام المساعد المعني بالمخطط العام لتجديد مباني المقر): قدم توضيحات حول مسألة أوامر التغيير، فقال إن الأعداد المفرطة لمثل هذه الطلبات في بداية المشروع كانت بسبب استراتيجية تسريع البناء التي اعتمدت لتوفير الوقت والمال. بيد أنه تم تخفيض عدد أوامر التغيير مع تقدم المشروع.

٨١ - وأضاف قائلا في معرض رده على تساؤل ممثل الاتحاد الروسي، إن احتياجات التمويل في الربع الأول من عام ٢٠١٢ ترتبط بسلسلة من العقود الكبيرة، بما في ذلك عقود الأثاث ونظام البث، وهي مطلوبة لاستكمال العمل في مبنيي المؤتمرات والأمانة العامة في الموعد المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.